

تحسين يقين (*)

إسرائيل والقوى الصاعدة: خلفيات علاقة مركبة

الصاعدة، من جهة، ثم يتضمن من جهة أخرى استعراضاً بحثياً - إستراتيجياً يستقصي ويرصد بدقة وتكثيف وتوثيق علاقة هذه الدولة - القوة مع دولة إسرائيل، وتطور هذه العلاقة وصولاً إلى الحالة اللحظية، ومع استشراف مستقبل تلك العلاقة. ويقدم الكتاب رؤية كاملة تحيط فعلاً بشكل شمولي بعلاقة إسرائيل الخارجية مع الدول الأربع، رؤية تستطيع أن تربط الاختراقات الإسرائيلية ونجاحها في استشراف المستقبل، وبناء علاقات مع ثلاث منها (تركيا، الهند، الصين) وهي في طور الصعود، خصوصاً ما بعد الحرب الباردة. هذا الكتاب يضيف جديداً للمكتبة العربية، من حيث منهجيته المتكاملة، وموضوعيته، كما يعدّ كتاباً جاداً في الانطلاق من تأطيرات نظرية مدركة للحراك الفكري - الاقتصادي - السياسي

الكتاب: "سياسة إسرائيل الخارجية تجاه تركيا والهند والصين وروسيا"
المؤلفان: الدكتور أيمن يوسف ومهند مصطفى
إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -
مدار، رام الله ٢٠١١

"سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا، الهند، الصين، وروسيا" الصادر عن مركز مدار، العام الفائت، يعتبر أربعة كتب في كتاب، حيث يتضمن استعراضاً للتاريخ السياسي الحديث والمعاصر لكل دولة (قوة) من القوى الأربع

(*) كاتب فلسطيني - رام الله.

متخلفاً، ويتعد عن توظيف العلاقات الدولية كما ينبغي لأمة ودول في حالة صراع مع إسرائيل المدعومة من أكبر قوة في العالم.

الاستنتاجات

في استنتاجات الباحثين الشاين د. أيمن يوسف وأ. مهند مصطفى ما يعيد النقاش إلى أصوله: لماذا نهتم أصلاً بعلاقات إسرائيل الخارجية مع تركيا والهند والصين وروسيا؟.

الجواب يكمن أساساً في كوننا نعرب في صراع مع إسرائيل، وأن الحالة العدائية لم تتوقف رغم ما سارت به العملية السياسية منذ مؤتمر مدريد العام ١٩٩١، وما أعقبه من اتفاقية أوسلو العام ١٩٩٣ مع م. ت. ف، واتفاقية وادي عربة مع الأردن العام ١٩٩٤، واتفاقية كامب ديفيد قبل ذلك مع مصر العام ١٩٧٩.

ويكمن الجواب أيضاً بدرجة أقل في ضرورة بناء الدول العربية لعلاقات ناجحة مع تلك الدول، حتى ولو لم تكن هناك علاقات عدائية مع إسرائيل، بل حتى ولو لم تكن هذه موجودة أصلاً، من باب المصالح الاقتصادية والعلاقات الثقافية.

في العقدين الأخيرين تسارعت الأحداث عالمياً وإقليمياً، انهار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات، في الوقت الذي خرجت فيه الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الأولى كنظام عالمي جديد قطباً واحداً، حيث قطعت إسرائيل ثمار تحالفها مع الولايات المتحدة، كمكافأة لها. وفي ظل انفلات التوازن الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتدمير القوة العسكرية العراقية، بدأت مرحلة جديدة هنا، استلزمها غياب الحليف السوفياتي من جهة، وتغيير الفكر العسكري، ومسألة الحدود، والأسلحة الإستراتيجية من جهة أخرى، حيث وصلت إسرائيل (ظاهرياً) والدول العربية (التي لا تريد حرباً أصلاً) إلى النظرية الجديدة بأنه لا يوجد حسم عسكري، ولا بد من العملية السياسية.

إسرائيل دخلت العملية السياسية عن قوة، وكمكافأة أميركية لها، والعرب دخلوا العملية السياسية عن ضعف، بغياب العراق كقوة عسكرية صاعدة، والقبول بتفوق إسرائيل العسكري، الذي جعلهم يرون في العملية السياسية خياراً استراتيجياً.

أيمن يوسف مهند مصطفى

سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا، الهند، الصين وروسيا

- الثقافي في العالم، وبشكل خاص للدور الرأسمالي الحديث، الممثل بشكل محدد في الليبرالية الجديدة (أو النيو ليبرالية) في التوصية رقم ٥ قبل الأخيرة، في نهاية الكتاب، في الفصل الأخير المعنون بـ "الخاتمة والنقاش العام والتوصيات"، جاء أنه "لا بد لصانع القرار العربي، لا سيما في دول الطوق، من استيعاب أن نسج إسرائيل لعلاقات قوية مع قوى فاعلة رئيسة في العالم له تداعيات على الأمن القومي العربي عموماً، وأن مواجهة ذلك يجب أن تتم عبر إستراتيجية عربية فاعلة تأخذ بعين الاعتبار معادلة القوة والمصالح المتبادلة، والتمدد الليبرالي لقوى السوق". وتقود هذه التوصية إلى تشجيع منحى قومي في استعراض الكتاب لجمهور عربي، بمن فيه من نخب مثقفة وسياسية وحاكمة صاحبة قرار. كما أن موضوعية الكتاب تدفعنا ككتاب وقراء معاً إلى استفزاز العامل الذاتي للأمة العربية - ولدول الطوق تحديداً- ليكون استفزازاً إيجابياً حتى لا يظل

ويرى الباحثان أن العام ١٩٩٠-١٩٩١ كان عاماً مفصلياً. وفي ظل قطف الثمار الإسرائيلية، وتبنت إسرائيل النية بعدم الحسم في العلاقات العربية، وإنهاء الاحتلال، وفي ظل تهشيم العامل القومي كمجّمع ومؤطر للدول العربية، وفي ظل تشطي الموقف العربي أيضاً، صارت هناك فرصة لتذويب العام القومي ضمن نظرية العرب جزء من محيط أكبر.

وهكذا كانت أدبيات بريس (الشرق الأوسط الجديد) وتنتباهو (مكان تحت الشمس) منطلقاً للتبشير بهذا الجديد. وهو جديد يعوم مسألة النزاع، ويحولها إلى إدارة للنزاع، بل ما هو أقسى: إدارة للعملية السياسية. فظهر التأجيل في حسم قضايا إستراتيجية (قضايا الحل الدائم مع الفلسطينيين، وقضايا الترتيبات الأمنية في الجولان السورية). وهو أسلوب كي تهرب إسرائيل من دفع استحقاقات فورية، إلى ماطلة تكسب فيها الوقت وتتفرغ فيه لسياسة الأمر الواقع على الأرض، الاستيطان مثلاً.

ولأن إسرائيل مدركة بعمق أنه ليس هناك بديل للعرب عن العملية السياسية، فقد كسبت شعوراً بأن العرب (دول الطوق، وخصوصاً الفلسطينيين) هم أصلاً قد تهيأوا لحالة اللاحسم في مفاوضات العملية السياسية.

وفي هذا الجو، كما يحلل الكتاب، صار هناك مجال للانطلاق من استغلال الليبرالية الجديدة، فمن جهة، يسوق الإسرائيليون فكرة التطبيع المسبق كشرط للحسم وإنهاء الاحتلال، ونعني بالتطبيع العلاقات الاقتصادية والثقافية الطبيعية، ومن جهة أخرى، تكون هناك فرصة "لتمدد رأس المال الإسرائيلي واليهودي في العالم"، عن طريق نظرية السوق، التي تنسجم أصلاً مع مصالح الولايات المتحدة في تبنيها الليبرالية الجديدة.

من أجل ضمان المستقبل

في هذا السياق، وضمن نظرة إسرائيلية تاريخية لعلاقاتها الدولية، وصولاً إلى آخر عقدين، طورت إسرائيل علاقاتها مع الدول الأربع، لتحقيق عدة أهداف، إضافة إلى هدف استراتيجي.

بالنسبة لتركيا، كان هناك ما هو مشترك من قيم علمانية،

وتحالف مع الولايات المتحدة، ورغبة إسرائيلية قديمة في الوصول إلى خارج الغلاف العربي، فيما كانت للعلاقة مع الهند والصين وروسيا حاجة إستراتيجية، لضمان وجود معادل لباكستان النووية الإسلامية (الهند)، واحتواء إيران الطموحة نووياً (الصين وروسيا).

وبالطبع كانت لهذه الدول مصلحة مع إسرائيل كبواة للولايات المتحدة، من جهة، وكدولة موردة ومصنعة للأسلحة من جهة أخرى.

تركيا

أكثر الفصول تحليلاً هو فصل العلاقات الإسرائيلية التركية، لما لكلا الدولتين من مصالح معاً، ولما لكل دولة من خصوصيات مع دول أخرى..

يسرد الكتاب تاريخ العلاقة، بدءاً من الدولة العثمانية، ويبين دوافع هذه العلاقة بعد قيام دولة إسرائيل، وشكل العلاقة من علاقة سرية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات على أثر التحولات الثورية العربية، إلى علاقة علنية بعد انتهاء الحرب الباردة. وجود تركيا كحليف ضد الشيوعية، قرب المسافة من إسرائيل، ووجود توتر مع سورية والعراق قرب المسافة كذلك.

حلل المؤلفان الشؤون التركية كمنطلق لتحليل العلاقة مع إسرائيل، التي وصلت إلى القمة العام ١٩٩٦، حيث وقّع البلدان على معاهدة التعاون الاستراتيجي. كما بينا كيف استفادت كل دولة من الأخرى.

أهم ما في هذا الفصل تفاصيل التعاون العسكري والاستخباراتي، والذي هو الآن محل سؤال كبير في ظل هبوط العلاقات بين إسرائيل وتركيا بعد صعود أردوغان، وحرب غزة، وحادثة أسطول الحرية.

من القضايا المهمة في هذا الكتاب اهتمام إسرائيل بدور تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز، إضافة إلى احتواء أي علاقة مع إيران، فتركيا من جهتها متوازنة في العلاقة مع إسرائيل وإيران. وهناك ما هو جيد لإسرائيل في تركيا والعكس بالنسبة لتركيا، وعلى الرغم من ذلك فإن تركيا صارت تتطلع إلى العالم العربي، كبديل للصدد الغربي.

وركز الباحثان على تدهور العلاقات بين البلدين مؤخراً، أي في ظل التحولات الفكرية والسياسية في تركيا.

الهند

كيف صارت الهند ثالث دولة في حجم استيراد السلاح من إسرائيل بعد الصين وتركيا؟ وما هي آفاق العلاقة مستقبلاً؟ في فصل علاقة إسرائيل بالهند عرض الكتاب سرداً تاريخياً، ظهرت فيه مواقف الهند الصديقة للعرب، وكيف رفضت قرار التقسيم، لكن ذلك لم يمنع من تغير فكر نهرو العام ١٩٥٩ إزاء الاعتراف بها، لكن "الظروف الدولية حالت دون ذلك" غير أن هذه الظروف لم تمنع دعم إسرائيل للهند في حربها ضد الصين العام ١٩٦٢، ودعمها لها ضد الباكستان في كشمير العام ١٩٦٥، كما لم تمنع من زيارة دايان إليها العام ١٩٧٧ لبحث جوانب عسكرية واستخباراتية، بسبب حاجة الهند للسلاح والتقنية الإسرائيلية، كون إسرائيل تطورت أكثر من الهند في الإلكترونيات العسكرية والصواريخ والطائرات والأقمار الصناعية.

وتحتاج الهند لإسرائيل كبوابة لأمركا، وتحتاج إسرائيل إلى الهند لضمان عدم وصول أسلحة روسية متطورة للعرب من خلالها، والضغط على باكستان لإقامة علاقات طبيعية معها، "لتدوين البعد الإسلامي في الصراع"، إضافة إلى دورها في الملف الإيراني، والعلاقات الاقتصادية. ويظهر اهتمام إسرائيل بالشأن الهندي الداخلي، وكيف أقامت علاقات مع أحزاب اليمين الهندوسية، وكيف عملت على استقطاب أكاديميين وباحثين وصحافيين. ما يعني النظر لما هو أبعد باتجاه مستقبل يضمن علاقات إستراتيجية مع الهند.

لقد سعت الهند اليوم، بعد إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل العام ١٩٩٢ إلى "التوفيق بين المتناقضات" أي صداقة العرب، والعلاقة مع إسرائيل، بحيث تستفيد من المحورين. وليس هناك حاجة أو مبرر كي تضحي الهند بصداقتها التقليدية مع العرب، طالما بقيت الصداقة بعيدة عن النواحي العسكرية،

ولن يستطيع العرب التأثير سلباً على علاقة إسرائيل بالهند، لأسباب معروفة. وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في الوصول خارج الغلاف العربي كما فعلت مع تركيا، أما الهدف فهو "تحسين البيئة الإستراتيجية والجيو-سياسية".

الصين

كنهج استعراض العلاقة مع تركيا والهند، جاء حال العلاقات الإسرائيلية الصينية ضمن نسق تاريخي تحليلي، حيث تأتي العلاقة كجزء من العلاقات الأسبوعية، فقد فطنت إسرائيل مبكراً إلى أهمية بناء علاقة مع هذه الدولة، فكان اعترافها بالصين العام ١٩٥٠، هو مقدمة نوايا إستراتيجية ذكية.

ما يخص الاهتمام الإسرائيلي الآن، فهو منع امتلاك إيران للسلاح النووي وغير التقليدي، كذلك الحال مع سورية. ونظراً للتجاذبات السياسية بين الصين والولايات المتحدة فقد تأثرت العلاقات العسكرية مع إسرائيل. وكلما تحسنت علاقة الصين بالولايات المتحدة، فإن ذلك سينعكس إيجاباً على علاقة إسرائيل بها.

والصين كما يظهر في الدراسة تحافظ على مصالح كافة الأطراف، وفي الوقت الذي بنت إسرائيل علاقة دبلوماسية مع الصين العام ١٩٩٢، إلا أنه كحال الهند وتركيا، كانت هناك علاقات عسكرية معها، خصوصاً بعد أن تراجع الخطاب الثوري والأيديولوجي.

ولم تصبح الصين ثاني دولة تستورد السلاح من إسرائيل، إلا بعد علاقات سابقة، حيث اهتمت الصين مبكراً بالتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، فقد دعمتها في حربها ضد فيتنام العام ١٩٧٩، وهو العام الذي عقد فيه لقاء سري جمع أرباب الصناعات الأمنية والحربية والإسرائيلية وقادة المؤسسة الأمنية الصينية، فكانت الصفقات من بعد بالمليارات.

وثمة بعد اقتصادي في العلاقة مع الصين، وبعد عسكري، لكن علاقات إسرائيل الإستراتيجية مع الولايات المتحدة تظل لها الأولوية، ورغم ذلك فإن إسرائيل نجحت في توظيف علاقتها مع الصين بما لا يتناقض مع علاقتها بالولايات المتحدة.

في السر كانت إسرائيل تهتم بالعلاقات العسكرية، تاركة للدول العربية الدبلوماسية، أما ما كان تحت السطح فكان هو الأهم.

روسيا

في البدء، كان لا بدّ من الإشارة إلى أن روسيا وارثة الاتحاد السوفياتي سابقاً، هي دولة عظمى، وليست دولة صاعدة. ربما هذه الملاحظة تؤثر على منهجية الكتاب - الدراسة. لكن هذا لا يمنع القول: إن روسيا كدولة مرّت خلال عقدين بما مرت به الدول الصاعدة.

استراتيجية، اهتمت إسرائيل بعدم وصول "الأسلحة غير التقليدية لأعدائها: إيران والعرب"، أيضاً بذات الأهمية، فإن الهجرات اليهودية من روسيا والاتحاد السوفياتي سابقاً (الدول الشرقية) كانت أمراً استراتيجياً.

تحدثت الدراسة عن محددات العلاقة بين إسرائيل وروسيا، والتي كان من بينها سعي روسيا للعب دور في العملية السياسية في الشرق الأوسط، وهو حلم قديم لروسيا في الوصول إلى المياه الدافئة.

ولروسيا مصالح، منها ضبط أسعار النفط. ومصالح اقتصادية كبيرة. لكن لروسيا مصالح مع إيران، التي تشترك معها في تفضيل العالم متعدد الأقطاب.

وثمة مناورات روسية: وقف السلاح لإيران مقابل وقف نشر الصواريخ الأميركية في أوروبا الشرقية.

ولقد تجاوز البلدان أزمة جورجيا التي تورطت فيها إسرائيل، بسبب الحاجات المتبادلة بينهما، وثمة معيقات يمكن تجاوزها أيضاً، منها وجود تيار روسي صديق للعرب، وبيع روسيا السلاح لأعداء إسرائيل، ووجود أقلية مسلمة.

النتيجة

نظرت إسرائيل شرقاً، إلى الدول التي تمتلك قدرات اقتصادية وبشرية وعسكرية، كجزء من نظرتها للوصول إلى خارج الغلاف العربي العدائي، واختراق الأمن القومي، ولمنع وصول

السلاح غير التقليدي لأعدائها، وكجزء اقتصادي، وإذا تذكرنا أن إسرائيل تباع السلاح للهند وهذه الدول بالمليارات، فإن ذلك سيعني لإسرائيل الكثير.

هل نجحت إسرائيل في بناء تحالف مع قوى صاعدة، بحيث لا تعتمد على تحالف إستراتيجي أحادي مع الولايات المتحدة؟ هذا كان هدفها الأساس.

أما استغلال الليبرالية الجديدة مع دولتين - قوتين اقتصادياً، كالهند والصين، فهو يأتي في المقام الثاني.

لكن يبدو حتى هذه اللحظة، أن إسرائيل نجحت في احتواء البرنامج النووي الإيراني، من خلال علاقتها مع روسيا والصين والهند، وإن لم يذكر الباحثان ذلك.

والآن، ما الذي ستفعله الدول العربية، خصوصاً دول الطوق؟ وما المدى الذي ستتطور فيه العلاقات الخارجية لإسرائيل؟ وهل بقي للدول العربية مجال لمواكبة القوى الصاعدة وتوظيف علاقاتها معها باتجاهات إستراتيجية، للوصول إلى توازن عسكري مع إسرائيل لإجبارها على دفع استحقاقات العملية السياسية؟ وما الذي يتم في السر والعلن؟.

تلك أسئلة على صناع القرار العرب أن يهتموا بها.

صحيح أن العلاقات الدولية أصلاً معقدة، لكن نجحت إسرائيل في اختيار أسلوب العزف بما يوافق لحنها الأساس: أمنها ووجودها، وانطلاقاً من المصالح المتبادلة، فيما ظل العرب أسرى أحلامهم القديمة التي ترهلت على السطح الدبلوماسي.

في التأطير النظري

جاء التأطير النظري والمحددات العامة للسياسة الخارجية الإسرائيلية في الفصل الأول.

وببدأً بمقدمة عن السياسة الخارجة بشكل عام، وبيان أهدافها في "تحقيق الأمن القومي والاستقلال الذاتي والتنمية الاقتصادية والرفاهية للمواطنين، فضلاً عن توسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء، وتضييق دائرة الخصوم والأعداء". ثم عرّج الباحثان على أثر أحداث أيلول ٢٠٠١ على "إعادة هيكلة الأطر النظرية والمفاهيمية في العلاقات الدولية". واستعرض ٤ توجهات

نظرية هي : الواقعية والواقعية الجديدة التي تبحث في توزيع القوة والمنافع والمصالح، والليبرالية والليبرالية الجديدة، والحديث المعمق لتأثير الموجات الديمقراطية، والحدثة الاقتصادية .

وقد قاما بتفسير كل مدرسة ضمن سياقها التاريخي، وصولاً إلى الليبرالية الجديدة .

ثم رصدتا تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية التي قسمتها إلى ٣ مراحل هي :

١- من بدء تبلور "البيشوف" قبل قيام الدولة حتى أواخر الستينيات، وكان الهدف توسيع نطاق الاعتراف بالدولة ومحاصرة العرب، وضمان تدفق المهاجرين اليهود إليها كونها متموضعة في بيئة معادية لها .

٢- السبعينيات والثمانينيات بعد حرب ١٩٦٧، وقد هدفت فيها إلى صدّ الدبلوماسية العربية في المؤسسات الدولية بقراراتها المطالبة بالانسحاب من الأراضي المحتلة . وفي هذه المرحلة بدأت تعزز علاقاتها مع الصين والهند والاتحاد السوفياتي .

٣- مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وفيها انصبت الجهود الإسرائيلية على توسيع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الكبرى وبناء تحالفات جديدة، ومحاولة إنهاء الصراع مع العرب وفق الرؤية الإسرائيلية .

وقد فصل الباحثان الحديث عن المراحل الثلاث، تاريخياً، وبيان العلاقة مع الولايات المتحدة، حيث سوت إسرائيل نفسها كذخر استراتيجي لها، وأهمية ضمان الهجرات اليهودية بهدف الاستقرار وبناء جيش قوي .

كما استعرضا عوامل نشوء التراث الدبلوماسي الصهيوني ببعده الإسرائيلي، وفيه إشارة لدور يهود العالم .

ثم راح الباحثان يُعدان مفهوم النيو- ليبرالية كتجليات سياسية إسرائيلية، هدفت كما أسلفنا إلى "تدوين الصراع بدلاً من حله جذرياً عبر مشاريع اقتصادية إقليمية مشتركة، بمساعدة رأسمال من دول المركز العالمي: الاتحاد الأوروبي وأميركا واليابان" .

وبهدف ضمان المستقبل، انتهت الدبلوماسية الإسرائيلية للنمو الاقتصادي السريع لكل من الهند والصين، ودور هذه الدول في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز، وقد زواج الباحثان في التحليل بين المنحى السياسي والاقتصادي، وصولاً إلى التغيرات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص عدم نجاح مشروع الديمقراطية، تورط أميركا في أفغانستان والعراق، فوز حماس، استعصاء حزب الله، زيادة تأثير الحركات الأصولية الإسلامية، التعنت الإيراني . . . ولم يغب عنها بالمجمل أهمية القضايا الأمنية في إسرائيل حتى ولو كانت على حساب السياسة الدبلوماسية .

وبذلك فإنهما في الإطار النظري ركزا على منطلق الأطروحات النظرية في السياسة الدولية، ثم حللا تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية، وفقاً لتطور حالة الحرب والسلم بين إسرائيل والدول العربية من جهة، وبين دول المركز (الولايات المتحدة) مع دول إقليمية كأفغانستان والعراق وغيرهما، وكيف بحثت إسرائيل عن حلفاء جدد؟

وأزعم أن التناول التاريخي لتطور السياسة الخارجية الإسرائيلية ألقى الضوء على علاقاتها مع الدول أكثر من المنطلقات النظرية القادمة من الليبرالية الجديدة، والتي أراها كتابع لما يجدد من سلم وحرب . بمعنى، ما كان للنيوليبرالية أن تظهر إلى السطح العالمي (وفي سطح العلاقات العربية - الإسرائيلية) لو لم يسقط الاتحاد السوفياتي، ولو لم ينكسر العراق عسكرياً . لكن نظراً إلى أن الباحثين أكاديميان فقد انطلقا من هذه التأطيرات النظرية، والتي من الممكن أن تكون من أدوات التحليل، لكن ليست الأداة الرئيسية، ودليل ذلك يكمن في كيفية استخدام إسرائيل للنيو- ليبرالية في إدانة الاحتلال وشرعة الحرب أيضاً، وعدم دفع استحقاقات السلام، وحصد الفائدة الاقتصادية، فلها نصيب الأسد . وبالطبع يمكن استخدام النيو- ليبرالية في تحليل علاقات إسرائيل مع القوى الصاعدة، كونها أيضاً قوى اقتصادية، فهي تريد الاقتصاد القوي . لكن ما يؤرق إسرائيل فعلاً هو وجودها، وهذا له أدوات تحليل أخرى .